

إشكالية التشغيل غير رسمي بالجزائر واقع وآفاق

المركز الجامعي لعين تموشنت

المركز الجامعي لعين تموشنت

وهراني عبد الكريم

علي دحمان محمد

الملخص:

يحتل القطاع الغير رسمي في الاقتصاد الجزائري كسائر الاقتصاديات العربية الأخرى مكانة متميزة ضمن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ بينت الدراسات التجريبية أن الانشطة القطاعية الكلية لهذا القطاع تساهم في تشغيل حوالي 41.3% من اجمالي التشغيل خارج القطاع الغير الزراعي. وعلى هذا الأساس و في ظل التحولات التي مرت بها البلاد، فقد عمدت الحكومة على وضع آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية للتشغيل، و تجسد ذلك عبر عدة إجراءات إلى جانب توفير التمويل اللازم. وفي السياق نفسه، تم تشجيع الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي المباشر من اجل توفير المزيد من مناصب الشغل. الكلمات المفتاحية: البرامج التنموية ، النمو الاقتصادي ، التشغيل ، الجزائر.

المقدمة:

تعود بدية ظهور القطاع الغير رسمي بالجزائر الى منتصف الثمانينات أي بعد الأزمة الاقتصادية والتي انخر عنها بروز عدة سلبيات والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد الوطني مما دفع بالجزائر الى التوجه الى الإصلاحات والتي انبثق عنها تغيير في النظام الاشتراكي المتبع الى نظام اقتصاد السوق، هذا الانتقال كان له جملة من الانعكاسات السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمر الذي ساهم في زيادة تنامي هذا القطاع.

اذن فالقطاع الغير رسمي في الجزائر لم ينشأ صدفة بل تمحض عن جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد. و نظرا للكم الهائل من التدابير و الإجراءات المتخذة في مجال التشغيل، فلاشكال الذي يطرح نفسه للنقاش هو كالتالي ::

– ما مدى مرونة وفعالية التدابير المتخذة لدعم سياسات التشغيل و التخفيف من حدة البطالة؟.

لمحة عن الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر

يعتبر النمو القائم على أساس السوق عاملا رئيسيا في رفاهية الأيدي العاملة، غير أنه لا يكفي وحده، إذ أن أسواق العمل تحدد الأجور. و شروط التوظيف، التي تؤثر تأثيرا كبيرا على نوعية حياة العمال و أسرهم :

هي في بعض الأحيان تبدو قاسية، أو غير عادلة، و من ثم فليس مستغرباً أن تكون الحكومات معنية بشؤون سوق العمل عناية شديدة في مختلف أنحاء العالم لكثير من البلدان النامية.

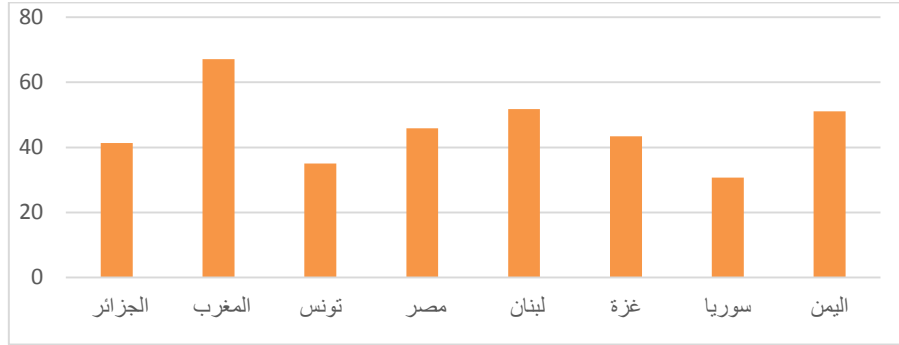
لم تساعد السياسات التي كانت تستهدف التعليل من درجة عدم الاستقرار للدخل و حماية الضعفاء و تحسين ظروف العمل إلا الأقلية الضئيلة من العمال التي تعمل في القطاع الرسمي و كانت تميل إلى تعويق نمو العمالة في هذا القطاع، و طالما ظهرت الحاجة إلى اتباع نهج جديد يعترف بالازدواجية المتأصلة في أسواق العمل في البلدان المنخفضة الدخل و إن كان لا يفاقمها.

بالنسبة للقطاع الرسمي ينبغي للحكومات أن تحدد القواعد و ليس النتائج و أن تعتمد بدرجة أكبر على الحلول التي يتم التفاوض بشأنها بين الشركات و نقابات العمل المستغلة، أما بالنسبة لعمال القطاع غير الرسمي فنادراً ما تعمل القواعد حسب ما هو مقصود منها، و ينبغي للحكومة الجزائرية أن تستخدم بدرجة أكبر الإجراءات المباشرة من أجل تحسين البيئة التي يعمل فيها العمال و لتعليل من درجة عدم الاستقرار. و يجب أن تعالج هذه المشكلة عن طريق ترتيبات غير رسمية و ذلك عن طريق عدم تكافؤ القوة العاملة في السوق و ذلك بالسماح للعمال في الانضمام إلى نقابات باستطاعتها الحد من سلوك صاحب العمل التعسفي، و تعمل على تدعيم الاستقرار في قوة العمل و الذي يقرر عن طريق اقتترانه بالتحسن العام في العلاقات الصناعية و إنتاجية العمل.

و لكن رغم هذه الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي فهناك من يرى أن قطاع الاقتصاد الغير رسمي يعتبر قطاعاً منتجاً، و مهارته يعنى القضاء على جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة ما بين 25% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي كما تعتمد الدول النامية و من بينها الجزائر على نسب عالية على الاستهلاك الذاتي للأعمال المنزلية المجانية و أنشطة القطاع الغير رسمي و التي لا تظهر في الحسابات القومية و عليه فإن هذه الدول أقل فقراً من ذلك المستوى الذي يظهره فعلاً الجزء النقدي من اقتصادها.

كما يرى بعض المفكرين أن تدخل الدولة أدى إلى زيادة دائرة القطاع الرسمي و رافقه ضغط جبائي كبير، دفع بالمستثمرين إلى تحويل نشاطهم إلى القطاع غير الرسمي الذي يصبح بذلك أكثر مردودية .

إن هذه العملية تعطي تصور غير موضوعي لبعض المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم، و كذا معدل النمو الاقتصادي و بصفة خاصة التشغيل بهذا القطاع الذي لا طالما شكل نسبة لا يستهان بها من إجمالي التشغيل سواءاً بالنسبة للجزائر أو بالنسبة لبعض الدول المجاورة الأخرى¹ حسب ما هو مبين في الشكل التالي:



المصدر: OCDE (2009)

اذن فالملاحظ من الشكل أن القطاع الغير رسمي يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في الجزائر كغيرها من الدول، و تؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم بحوالي الثلث (3/1) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و خلق ثلثي (3/2) الوظائف في الدول العربية باستثناء دول الخليج التي لا تزيد فيها حصة القطاع الغير رسمي 7% من مجموع الوظائف و تحتل قطاعات الزراعة، الخدمات و البناء المراتب الأولى من حيث القطاعات المستقطبة للعمالة الغير رسمية. اذ أننا نلمس بأن الوحدات الغير نظامية تتميز بحجمها المتناهي الصغر بحيث أنه من أصل 10 مشاريع 06 مشاريع لا توفر أكثر من وظيفة واحدة.

وقد أكد "نصر الدين حمودا" مدير مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل تنمية CREAD في الجزائر بان نسبة الأشخاص المسجلين في الضمان الاجتماعي قد تخطت 50% سنة 2008 في الجزائر وهو الأمر الذي يؤكد على مدى اتساع حجم هذا القطاع في الجزائر. بل والأكثر من ذلك بحيث أنه وحسب احصائيات البنك الدولي سنة 2011 فحصة القطاع الغير رسمي قد تجاوزت كل التوقعات باعتبارها قد وصلت الى حدود 63.3%.

1- تطور التشغيل الغير رسمي في الجزائر

نظرا لتوسع رقعة البطالة وعدم مواكبة النمو الاقتصادي لسرعة نمو القوى العاملة من القطاع الزراعي الى المناطق الحضرية، ونتيجة لهذا الضغط على مناصب الشغل، فان جزءا كبيرا من العمل يتم استيعابه في القطاع الغير رسمي، الذي يمتاز بالعمالة الهشة التي لا تحصل على التغطية الاجتماعية أو الميزات النسبية التي يحصل عليها غيرهم في القطاع الرسمي، على العموم يمكن ابراز أهم المحطات التي مر بها هذا القطاع فيما يلي "2":

أ- فترة الاقتصاد الموجه

تميزت فترة السبعينيات و الثمانينيات بانتهاج الجزائر على أفكار و أسس اشتراكية مست عدة جوانب اقتصادية و اجتماعية بغية تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي. لكن و في المقابل فاعتماد الدولة على تجميد ميكانزمات السوق عن طريق سياسة تحديد الأسعار الرواتب، معدل الفائدة و سعر الصرف الى بروز سوق موازى الى جانب السوق

الرسمي تسيره مكنزمات غير رسمية لا تحكم فيها الدولة و لا تنظمها ،و هو الأمر الذي ساهم بتوسع رقعة التشغيل الغير رسمي بحيث بلغ حجم التشغيل الغير رسمي 25% من مجموع العاملين بالقطاع سنة 1985 و لعل من بين الأسباب التي ساهت في بروز هذه الظاهرة ما يلي :

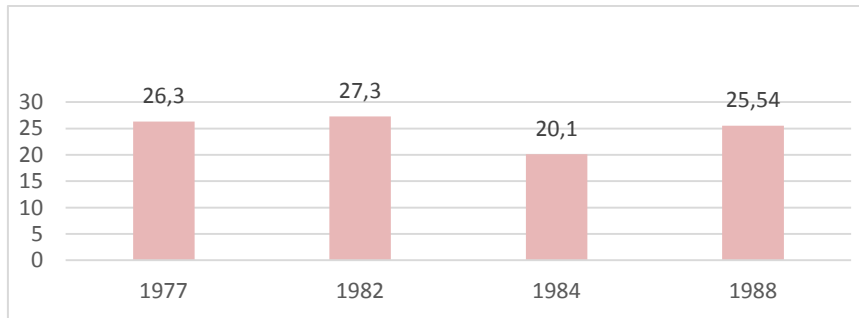
* **سياسة التصنيع**: تميزت فترة السبعينيات بانتهاج سياسة تصنيع غير متوازنة تعتمد أساسا على العائدات النفطية والتي لم تسمح بالاستمرارية إثر عدم قدرة الدولة على تغطية عجز هذه المؤسسات التي ظلت ولفترة طويلة تتخبط في مشاكل سوء التسيير والفائض في العمالة.

* **الميدان الزراعي**: لطالما كان هذا القطاع مصدرا لاستقطاب المكثف لليد العاملة خاصة خلال سنوات السبعينيات وبداية التسعينيات بحيث أنه كان يستحوذ على أكثر من 70 % من اليد العاملة سنة 1977، لكن نظرا للاختلالات التي عرفها القطاع فقد أصبح لا يستحوذ سوى على نسبة ضئيلة لا تتعدى 40% خلال السنوات القليلة الماضية.

* **السياسة التدخلية للدولة** في مكنزمات أسواق السلع والخدمات ومختلف عوامل الإنتاج.
* **الجمود الذي عرفه النظام الضريبي** ابتداء من 1992 وكذا الإداري نتيجة التنظيم البيروقراطي.
* **الاعتماد على سياسة التوزيع والاستهلاك**.

* **النزوح الريفي** والذي ساهم بحظ وافر في خلق توترات داخل سوق العمل.
كل هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر بنمو حجم العمالة بالقطاع الغير رسمي بالجزائر حسب ما يلي:

الشكل رقم (02): تطور نسبة التشغيل بالقطاع الغير رسمي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه



Source ; MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p 43.

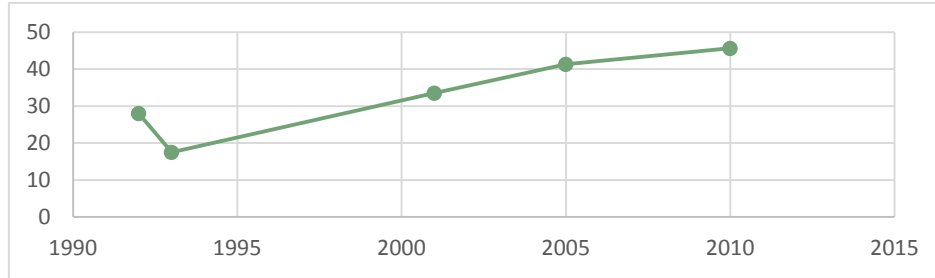
ب -مرحلة الاقتصاد السوق

ان القطاع العام في الجزائر والذي ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل بنسبة 100 % خلال سنوات السبعينات والثمانينات أصبح لا يؤمن الفرص الكافية وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص وان كان هذا الأخير يوفر نسبة لا تتعدى 30%. لدى يلجأ الشباب اليوم للعمل ضمن القطاع الغير رسمي لتأمين سبل العيش لهمو لأسرهم، لعل من بين العوامل التي ساهمت بحظ وافر في تفشي هذا النوع من العمالة ما يلي:

- ✓ نقص في حجم الاستثمارات أمار ارتفاع الطلب على العمل.
- ✓ انتشار قضايا الفساد اضافة الى سوء في التسيير.
- ✓ الميل الكبير الى الغش والتهرب من المصالح الادارية والضريبية.
- ✓ تراجع الرقابة أمام انتشار واستفحال التشغيل الغير رسمي.
- ✓ ازالة الاحتكار وتحرير الأسعار.
- ✓ الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة والتي أفرزت آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وللتوضيح أكثر الشكل التالي يبين ذلك:

لشكل رقم (03): تطور نسبة التشغيل بالقطاع الغير رسمي خلال مرحلة اقتصاد السوق



Source ; LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales : Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009 p300

3- انعكاسات التشغيل الغير رسمي على الاقتصاد الوطني

لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس على لاقتصاد الوطني قبل سنة 1990 نظرا للسياسة الاستثمارية المولدة للشغل فلم يكن هناك عمال في القطاع ولكن بإدخال إصلاحات سنة 1995 الذي نجم عنه تسريح كبير للعمال بسبب الخوصصة وغلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسب معتبرة من المواطنين، وتم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الغير رسمي.

وحسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999 أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء والأشغال العمومية، الفنادق، والأسواق... الخ، واتسعت بصورة كبيرة نظرا لاستيعابها لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي.

وبلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلاً عن 15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34 % من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و 20 % في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و 6 % في قطاع النقل، مقابل 17 % بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزائريين.

وبذلك تخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7 بالمئة من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20 %، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و 1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـ 300 مليون دولار.

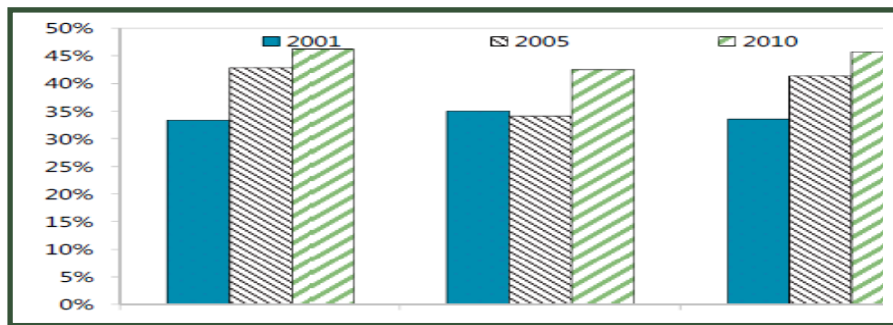
وتعددت الانعكاسات السلبية لاتساع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق الموازية على أنها شيء طبيعي، وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تنزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف بـ«السوق السوداء»، وهو ما يعادل 40%، كما أنها أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنوياً ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، والأخطر من ذلك كله هو الضغط الكبير الذي يتحمله المجتمع الذي لم يجد من يحميه ضد هجمة منتجات خطيرة جداً على الصحة العامة. وكشفت الدراسة أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصرًا على المهن الثانوية البسيطة. وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع الموازي والعمال المؤقتين، 49 % منهم غير مصرح بهم لدى

الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتنازع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات 150 دولاراً شهرياً. ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة والإدارة العمومية والخدمات 53.4 %، الزراعة 18.1 %، والبناء والأشغال العمومية 14.2 %، والصناعة 14.2 %، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوماً في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدداً أقل من العمال، وحصلتها في التشغيل تراجعت بين 2000 و2008.

4-أسباب تنامي ظاهرة التشغيل الغير رسمي

يحتل القطاع الغير رسمي في الاقتصاد الجزائري كسائر الاقتصاديات العربية الأخرى مكانة متميزة ضمن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ بينت الدراسات التجريبية أن الانشطة القطاعية الكلية لهذا القطاع تساهم في تشغيل حوالي 41.3% من اجمالي التشغيل خارج القطاع الغير الزراعي. لكن وبالرغم من ذلك يبقى هذا القطاع مصدر قلق بالنسبة للسلطات باعتباره يشكل عقبة رئيسية أمام تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر. وقد أظهر المسح الأخير للديوان الوطني للإحصائيات أن القطاع الغير رسمي يمثل نسبة 45.6% من اجمالي العمالة أي بزيادة قدرها 12 نقطة منذ سنة 2001. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04):تطور نسبة التشغيل الغير رسمي(2000-2010)



Source: ONS

من خلال الجدول نلاحظ أن اتجاهات العمالة الغير رسمية خلال الفترة محل الدراسة (2001-2010) قد أظهرت تقدماً وارتفاعاً بشكل سريع بالنسبة لنمو العمالة الغير رسمية إذ انتقل العدد من 1648000 الى 3921000 أي أن العدد قد تضاعف بأكثر من النصف في غضون 10 سنوات وهي موزعة حسب ما يلي:

*حسب النشاط

ان توزيع حجم العمالة حسب النشاط بالقطاع الغير رسمي يظهر أن حوالي 45.3% من هذه العمالة تنتمي الى القطاع التجاري والخدمي، وأن نسبة 37.4% تنتمي الى قطاع البناء والأشغال العمومية في حين أن القطاع الصناعي لا يضم سوى نسبة قدرها 17.3%. وعلى هذا الأساس فنسبة الدخل الخفي بهذا القطاع تشكل نسبة لا يستهان بها ما بين 21% الى 28%.

*حسب السن

لقد اظهرت نتائج المسح التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء أن سن كل فرد عامل بالقطاع الغير رسمي من بين خمس (05) عمال تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، بينما سن الفرد الواحد من بين أربعة (04) عمال تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة.

الجدول رقم (01): تطور التشغيل الغير رسمي حسب السن

أكثر من 60 سنة	30 الى 60 سنة	20 الى 30 سنة	الى 20 سنة	
260542	4078657	2942196	850457	2000
253866	5122154	3367480	726445	2004
252831	5689066	3486413	560597	2007
767239	14889877	9796089	2137499	المجموع

Source: ONS

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا أن أكثر من 53.96% من حجم العمالة بالقطاع الغير رسمي سنهم ما بين 30 الى 60 سنة، 35.52% من العمالة الغير رسمية سنهم بين 20 الى 30 سنة، 7.74% سنهم لا يتعدى 20 سنة، أما النسبة الباقية فهي تخص الأفراد الذين يتعدى سنهم 60 سنة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن القطاع الغير رسمي يضم مجموعة من الفئات و هي تتمثل في:

✓ الفئة الغير متمدرسة والمتسربون من المدارس: والتي تضم عادة الأشخاص الذين لم يتمدرسوا أو ألائك الذين غادروا المنظومة المدرسية في سن مبكر اما بصفة ارادية أو غير ارادية.

✓ **خروجي التكوين المهني والتعليم العالي:** عادة ما يتلقى الطلاب خريجي معاهد التكوين المهني أو الحاملين للشهادات الجامعية صعوبة في إيجاد مناصب عمل نظرا لتزايد عددهم أمام انخفاض عدد المناصب الشاغرة.

أولا / الفئة الغير متمدرسة والمتسربون من المدارس إننا نقصد بدراستنا كل الأطفال من أي سن كانوا، قبل الرشد والذين يعانون من الحرمان والتهميش وعدم الاستقرار، ولهذا سنقوم بحصر هذه الفئة "3" فيما يلي:

أولا: الأيتام الأيتام

نقصد بالطفل اليتيم كل طفل فقد أحد والديه أو كليهما. ومن المؤكد أن الطفل اليتيم كان في ظل المجتمعات الإسلامية التقليدية، يجد السند عادة في أفراد عائلته، أما مع تحولات الحياة الاجتماعية، فحصل تضيق للأسرة وتباعدا بين الأقارب، حتى أضحي مستحيلا تخيل وجود متكفل بالأيتام من بين أولئك.

ثانيا: الأطفال الفقراء

إن أكثر المتضررين من الفقر هم الأطفال، الذين يحرمون بسببه من أبسط الحقوق والحماية، فيضطرون عادة إما لمغادرة المدارس مبكرا أو عدم ولوجها أساسا، كما قد يضطرون لبدا العمل وهم في سن مبكرة، أو التسول والتشرد والجنوح... إلخ، ولعل هذا يكفي لبيان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفقر.

ثالثا: الأطفال المشردون

التشرد ظاهرة حديثة أفرزها التقدم الصناعي وما رافقه من تحولات اجتماعية وتركز في المدن الكبرى ونشوء أحياء عشوائية وبيئات غير سليمة، ومن أزماتها اقتصادية، كالبطالة وانخفاض الدخل... إلخ، وإذا كانت الدول المتقدمة قد استيقظت مبكرا على ظاهرة التشرد وحاولت معالجتها بكافة الوسائل، فمشكلة المجتمعات الإسلامية تبدو أكثر خطورة، لكونها ما زالت تنظر للمشرد بلا مسؤولية ولا وعي أو إدراك لخطورته على نفسه وعلى المجتمع، وبدون تفهم لأوضاعه.

رابعا: الأطفال الممزقون عائليا

تمزق العلاقات الأسرية قد يكون نتيجة وفاة أحد الأبوين أو كليهما، أو نتيجة انفصام الزوجين بسبب طلاق أو بسبب الحجر... ، فمعلوم أن نسبة الطلاق والانفصال والخلافات آخذة في التفاقم في المجتمعات الإسلامية، نظرا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

خامسا: الأطفال غير الشرعيين

هذه الظاهرة ليست جديدة، إنما الجديد فيها تفاحشها المهول ببعض المجتمعات الإسلامية. فأسبابها التقليدية ما زالت قائمة، وأضيفت أسباب أخرى حديثة، مرادها الانفتاح اللامحدود الذي يصل أحيانا حد الانحلال، وتزايد

جرائم العرض إلخ، وزاد الأمر حدة مع الأزمات الاقتصادية، لذلك فكل طفل وُلد خارج هذا الإطارا لشرعي يُعدُّ غير شرعي. وإذا كان أول حق للطفل هو الحق في الانتساب لأسرة، فالطفل غير الشرعي يأتي للدنيا محروما حتى من هذا الحق، محروما من أب شرعي يمنحه نسبه، ومن العائل وربما أيضا من الحاضن، فعادة يترك هؤلاء الأطفال بالأماكن العمومية، أو المستشفيات معروف لدى الجميع بما يغنيها عن الإثبات.

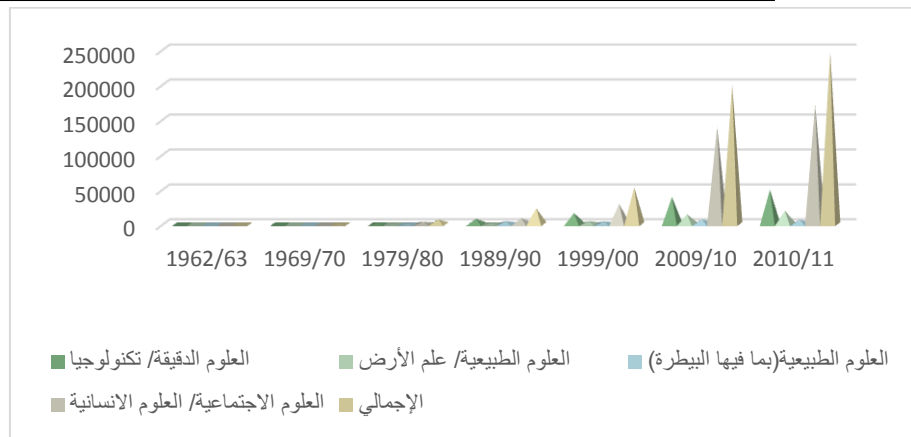
سابعاً: الأطفال المتكفل بهم

إن لائحة الأطفال المعدة أعلاه قد يجمعها أحيانا قاسم مشترك وهو الإبعاد عن الأسرة الحقيقية، والمحظوظون منهم قد يجدون أسرة أخرى تتكفل بهم، إنما السؤال هو هل فعلا يندمجون في أسرهم المستعارة، وهل يتحقق لهم بالفعل كل ما يتحقق للطفل في الظروف الطبيعية؟.

ثانياً/ خرجي التكوين المهني والتعليم العالي:

عادة ما يتلقى الطلاب خريجي معاهد التكوين المهني أو الحاملين للشهادات الجامعية صعوبة في إيجاد مناصب عمل نظرا لتزايد عددهم أمام انخفاض عدد المناصب الشاغرة.

شكل رقم 05: تزايد عدد حاملي شهادات التدرج حسب المجموعات الكبرى للاختصاصات



المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

لاكن بالرغم من ارتفاع نسبة حاملي الشهادات سواء تلك الخاصة بالجامعات أو بمراكز التكوين الا أن هذا لا يدل على فعالية قطاع التعليم بالجزائر باعتبار أن تفتقر الى الكثير من المزايا إذ مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق العمل تتصف بما يلي:

*تخريج عدد هائل من الطلبة بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية.
بعد مكتسباته العلمية عما هو موجود في سوق العمل.
*عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
*غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية.
*عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى.

*حسب الجنس

بالنسبة لهيكلة العمل بالقطاع الغير رسمي فهي تضم نسبة تتراوح بين 83.6% الى 85.08%، أما الاناث فنسبة توظيفه بهذا القطاع فهي تتراوح بين 13.5% الى 16.3% نحن نقصد بهذه الفئة، النساء المعيلات لأسرهن أو المهجرين قسرا(مثل المطلقات، الأرمال) وغيرهم، تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الاجتماعية، التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة، ولمختلف الفئات في المجتمع، وخاصة الفقيرة منها و ذلك بعد ارتفاع نسبة العمالة لهذه الفئة بسوق العمل الغير رسمي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور التشغيل الغير رسمي حسب الجنس

2010		2005			2001			
النسبة	التشغيل الغير رسمي	التشغيل الكلي	النسبة	التشغيل الغير رسمي	التشغيل الكلي	النسبة	التشغيل الغير رسمي	التشغيل الكلي
46.2	3336	7221	42.7	2379	5568	33.3	1378	4143
42.5	586	1379	34.1	373	1096	34.9	270	773
45.6	3921	8600	41.3	2752	6664	33.5	1648	4917
								المجموع

Source:ONS

5- بعض البرامج المعتمد للتكفل للتقليص من حجم العمالة بالقطاع الغير رسمي : وهي مجموعة من البرامج التنموية ذات طبيعة اجتماعية موجهة للفئات الهشة في المناطق المحرومة والفقيرة على شكل مشاريع وعمليات تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن عن طريق خلق مناصب الشغل، ولهذا البرامج صور متعددة أهمها: برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة: تم وضع هذا البرنامج في إطار مكافحة ظواهر الفقر والهشاشة وكذا مختلف أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي، وهو يهدف أساسا إلى خلق مناصب شغل مؤقتة في المناطق المحرومة والمعوزة، ويتطلب تجسيد هذا الهدف تطوير النشاطات الاقتصادية الصغيرة، حيث يكتسي فيها العمل طابع الأهمية، وعلى سبيل المثال، صيانة الطرقات والري والتطهير وحماية الغابات، وبغية إضفاء فعالية أفضل في إنجاز هذه الأشغال وتطوير القطاع الخاص حولت هذه المشاريع للمقاولين الصغار وتعبير آخر للمؤسسات الصغيرة. ومنذ سنة 2006، تم توسيع هذا الجهاز إلى نشاطات ترمي إلى تحسين البيئة والإطار المعيشي للسكان. وأما عن مستويات الأجور، فإنه منذ انطلاقه، يتقاضى المستفيدون من هذا البرنامج أجرا يعادل الأجر الوطني الأدنى المضمون (10.000 دج خام للشهر)، وبالنسبة للمستفيدين الذين يشتغلون على مستوى الورشات والمقاولين الصغار والمؤسسات الاقتصادية الخاصة الصغيرة فتمنح لهم الأجور حسب تخصصاتهم وكقاعدة عامة، تقسم كلفة الورشة في إطار أشغال المنفعة العمومية ذات اليد العاملة الكثيفة إلى: من 50 إلى 60% للمقاولين. وللإشارة فإن برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)، أعيد تسميته منذ 2008، جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP).

جدول رقم (03): عروض العمل (TUP-HIMO) والمبالغ المخصصة خلال الفترة (1999-2005)

السنوات	عروض العمل	المبالغ المخصصة (دج)
2000	17314	1.604.784.000
2001	11811	2.675.740.000
2002	17257	3.706.832.000
2003	16745	3.678.916.339
2004	11797	3.185.000.000
2005	10820	1.220.008.587
المجموع	127394	18.594.095.126

المصدر: أحمد نعيم، الوظيفة الاجتماعية للنقابات في الميزانية العامة حالة الجزائر (1963-2007)، ص 115

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه تم خلق (127394) منصب شغل في إطار برنامج (TUP-HIMO) في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2005، بغلاف مالي إجمالي قدره (18.594.095.126,00 دج) عقود ما قبل التشغيل (CPE): وهي عبارة عن برامج إدماج ومكافحة ظاهرة البطالة، موجهة لحاملي شهادة التعليم العالي والتكوين المهني (جامعيون وتقنيون سامون) طالبين منصب عمل لأول مرة وبدون خبرة مهنية، تقدر مدة العقد اثني عشر (12) شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة خلال كل ستة (06) أشهر بطلب من المستخدم (أي رب العمل).

تتحدد مستويات الأجر التي تحددها الدولة والمخصصة لفائدة الشباب المستفيدين الذين تم إدماجهم بعقد تشغيل أولي كآلاتي:

أولا: القطاع الإداري: الفترة الابتدائية وفترة التمديد: الجامعيون 8000 دج للشهر، والتقنيون السامون 6000 دج خام للشهر.

ثانيا: القطاع الاقتصادي: الفترة الابتدائية سنة واحدة: الجامعيون 8000 دج للشهر، والتقنيون السامون 6000 دج للشهر.

– فترة التمديد: الجامعيون 6000 دج للشهر والتقنيون السامون 4500 دج للشهر.

وللتوضيح أكثر، نعرض فيما يلي الجدول التالي الذي يبين لنا عروض العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل والمبالغ المخصصة لها خلال الفترة (1998-2008).

جدول رقم (04): عروض العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل والمبالغ المخصصة لها خلال الفترة (1998-2008)

السنوات	عدد عروض العمل	المبالغ المخصصة (مليون دج)
2001	11543	905,82
2002	6694	445,05
2003	4683	299,81
2004	8078	614,13
2005	53185	7766,04
2006	55616	8342,76
2007	41509	5822,84
2008	62138	8688,13
2009	61360	8667,74
المجموع	325866	43454,73

Source :Etude portant sur les transferts sociaux en provenance du budget de l'Etat, ouvrage précité, p 14

جهاز القرض المصغر (ANGEM)

هو عبارة عن جهاز ترقية ومكافحة ظاهرة البطالة، انطلاقتها تمت في أواخر سنة 1999، حيث يستهدف الأشخاص الذين لهم الإرادة في خلق نشاطات حرة، العمل في المنزل والتشغيل الذاتي، ويأخذ تمويل هذه المشاريع في هذا الإطار، شكل قروض بنكية صغيرة.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي كان من المفروض أن يقوم به هذا الجهاز في تحقيق الإدماج الاجتماعي لبعض الفئات في المجتمع، وخاصة فئة الشباب، إلا أن الإجراءات المصرفية المعقدة لم تمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن نسبة الفوائد (حتى ولو كانت ضئيلة) المفروضة على المستفيد دفعها إلى البنوك، حالت دون نجاح هذا المشروع.

• التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG)

وتعطي هذه المنحة لأفراد كل عائلة بدون دخل في مقابل مساهمة الشخص المستفيد بالقيام بأشغال ذات النفع العام، منظمة من قبل الجماعات المحلية (collectivités locales)، وقد حددت قيمة هذه الإعانات منذ شهر جانفي 2001، ب 3000 دج للشهر (2800 دج للشهر في سنة 1997)، مقابل ثماني ساعات عمل في اليوم، وعلاوة على هذه المنحة، يتقاضى رؤساء الورشات منحة إضافية قيمتها 1200 دج للشهر.

وتجدر الإشارة إلى أن أرباب العائلات وكذا الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، المستفيدون من منحتي AFS و IAIG، وذويهم كلهم مؤمنين اجتماعيا، بحيث تتكفل الدولة بتسديد الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) من طرف صندوق الدولة الموجه لدعم الفئات الاجتماعية المحرومة.

ولقد قررت وزارة التضامن رفع قيمة منحة الشبكة الاجتماعية، والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة إلى 6000 دج للشهر، بدل 3000 دج للشهر.

والجدول التالي، يظهر لنا عدد المستفيدين من منحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة والمبالغ المخصصة لها خلال فترة (1997-2008)

جدول رقم(05): عدد المستفيدين من برنامج (IAIG) والمبالغ المخصصة خلال الفترة(1997-2008)

السنوات	عدد المستفيدين	المبالغ المستهلكة (مليون دج)
2000	125000	5035,29
2001	132355	5798,77
2002	155814	6734,39
2003	170102	7341,41
2004	178017	7941,37
2005	181223	8085,65
2006	217590	9583,04
2007	252980	11584,60
2008	270588	12245,51
المجموع	2043969	88813,68

Source ; Bilan de la Solidarité Nationale Années (1999-2007), ouvrage précité, p 16

• مشاريع النشاطات ذات الاحتياجات الجماعية (ABC):

هذه المشاريع موجهة لدعم عدة قطاعات كالري، الغابات، التضامن الوطني، الصحة العمومية، التربية الوطنية، الأشغال العمومية وغيرها، وهي تهدف إلى خلق ورشات المشاريع التنموية التساهمية في المناطق الفقيرة من أجل صيانة الهياكل الأساسية اجتماعيا واقتصاديا.

• الجزائر البيضاء (BLANCHE ALGERIE):

هي مشاريع في مجملها تهدف إلى صيانة وتنظيف المحيط بشكل عام (جمع النفايات المنزلية، تطوير المساحات الخضراء ومساحات الترفيه، تحسين نوعية المعيشة في الأوساط الحضرية، حماية المواطنين من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي، نشر الثقافة البيئية في أوساط المواطنين)، كما تهدف إلى خلق مناصب شغل مؤقتة عن طريق الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب بدون عمل، وإنشاء نشاطات ذات مداخيل للشباب.

• عمليات الإدماج المهني والإجتماعي للفئات الخاصة:

-إدماج القصر بالمراكز المتخصصة: تجسيدا للقوانين والتشريعات التي تنص على حماية الطفولة والمراهقة، يتم التّكفل بالقاصر، باتخاذ التدابير الأمنية المناسبة للحالات المعرضة للخطر الأخلاقي، حيث تقوم المصالح المتخصصة في هذا المجال بإدماج الأحداث بالمراكز المتخصصة في الحماية عبر الولاية والمناطق المجاورة، كما تقوم كذلك بوضع الأطفال الصغار بدار الحضانة.

-برامج الإدماج المهني والاجتماعي: خلال سنة 2008، تمت إعادة النظر في مسألة كيفية إدماج الشباب خاصة حاملي الشهادات وذلك من طرف قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الذي شجع الإدماج المهني وكذا من طرف قطاع التضامن الوطني عن طريق الإدماج الاجتماعي.

- برامج الإدماج الاجتماعي عن طريق جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي (DAIS): خلال سنة 2008، تم وضع جهاز للإدماج الاجتماعي للشباب الحاملين على شهادات (المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 30 أبريل 2008) تسيره وزارة التضامن الوطني عبر وكالة التنمية الاجتماعية، هذا الجهاز موجه للشباب البالغين من 19 إلى 35 سنة الحاملين لشهادات وليس لهم دخول، ويهدف إلى :

- الإدماج الاجتماعي للشباب الحاملين لشهادات (PID)
- ترقية نشاط التنمية ذات المصلحة المحلية، لاسيما في المناطق والمجالات غير المستغلة أو غير المفتوحة بصورة كافية.
- محاربة الفقر، والحرمان والتهميش.

وحسب المادة (16) من هذا المرسوم، يتقاضى المستفيدون من هذا الجهاز منحة 10.000 دج شهريا بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي، 8000 دج شهريا بالنسبة للتقنيين السامين.

6- تحليل تطور سوق الشغل في الجزائر بالنظر للسياسة التنموية المنتهجة خلال الفترة 1990/2010

يعتبر هدف القضاء على البطالة (تحقيق التشغيل الكامل) من أهم النقاط الحساسة الموضوعة على طاولة النقاش، والمبرمجة ضمن ميزانية الدولة، وما يستلزم من تخصيص للأموال العامة في سبيل صياغة برامج تشغيلية فعالة. وتعتبر الجزائر كحالة تستدعي النظر فيها من خلال إلقاء الضوء على توجهات سياسة الإنفاق العام في التقليل من ظاهرة البطالة، وهذا ما توضحه المؤشرات التالية:

1- دور الإنفاق العام في القضاء على البطالة:

يعتبر هدف القضاء على البطالة (تحقيق التشغيل الكامل) من أهم النقاط الحساسة الموضوعة على طاولة النقاش، والمبرمجة ضمن ميزانية الدولة، وما يستلزم من تخصيص للأموال العامة في سبيل صياغة برامج تشغيلية فعالة. وتعتبر

الجزائر كحالة تستدعي النظر فيها من خلال إلقاء الضوء على توجهات سياسة الإنفاق العام في التقليل من ظاهرة البطالة، وهذا ما توضحه المؤشرات التالية:

الجدول رقم (06): نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة

السنوات	نسبة النفقات العامة من PIB	مجموع التحويلات لقطاع التشغيل (مليار دج)	نسبة تحويلات التشغيل للمجموع التحويلات	المعدل السنوي لنمو تحويلات التشغيل	معدل البطالة %
1993	32.8	2000	2.12	-	23.15
1997	30.4	3000	1.82	20	27.96
1998	31.2	3800	1.77	26.66	28.02
2000	28.9	7900	3.15	26.4	29.40

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات

فقد عرفت بداية التسعينات تطور ملحوظ في معدل البطالة، بحيث سجلت الفترة 1990-1995 انخفاض كبير في عرض العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة الذي وصل إلى 23.15% سنة 1993 ليرتفع إلى 24.36% سنة 1994 ثم إلى 28.10% سنة 1995، نظرا لانخفاض المعدل السنوي لخلق مناصب العمل الذي انخفض إلى حوالي 50000 منصب شغل ما بين 1990 و 1995.

وبالمقابل عرفت سياسة الانفاق العام نجحا تقشفيًا، من خلال تدني نسبة التحويلات المخصصة للتشغيل خلال هذه الفترة مثلما يبينه الجدول أعلاه، وبالتالي عرفت هذه الفترة بطء لعجلة المشاريع وقلة عدد مناصب الشغل. التي تم خلقها في هذه الفترة وهو ما لم يغير من معدل البطالة الذي بدأ يراوح مكانه ما بين 28% و 29%، و يرجع السبب في ذلك أساسا إلى نقص الوعي الاقتصادي للمستثمرين الخواص. فأغلب المستثمرين استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، وميولهم إلى النشاطات الاستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل.

2- نحو تنويع للاقتصاد الجزائري من أجل عمالة لائقة ومستدامة

● سياسة الانفاق العام في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي

لقد ساهمت الدولة بمجهود انفاقي كبير من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي في القضاء على شبح البطالة، وكانت فترة الرخاء المالي التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب الظروف الدولية والمحلية المساعدة، أدت بهذا البرنامج إلى تحقيق نتائج إيجابية بتخفيض معدل البطالة.

لكن وبالرغم من ذلك يشير الخبراء الى أن النتائج المحصل عليها في مجال التشغيل لم تكن عند الطموح المرغوب فيه إلا أن مستويات البطالة انخفضت من 23% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004 ، (حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي) بعدما كانت 29% سنة 1999، حيث تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001-2004 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي) منها 477500 منصب دائم بنسبة 63% و 271000 منصب شغل مؤقت بنسبة 37%، و ذلك راجع لارتفاع وتيرة الاستثمارات العمومية و هو ما ترجمه زيادة نفقات التجهيز حيث ارتفعت من 186.9 مليار دج سنة 1999 إلى 321.9 مليار دج سنة 2000 بنسبة مرتفعة تقدر ب 72.2% ، و تضاعفت ما بين سنة 2000 و 2004 حيث انتقلت من 321.9 مليار دج إلى 698.4 مليار دج.، حيث بلغت الاستثمارات المحلية خلال الفترة 1998-2001 بمتوسط 26.6% من PIB و ارتفعت الى 28.2% سنة 2002.

- كما حمل مخطط التنمية الريفية في طياته دعم الدولة للنشاط الفلاحي بمختلف الصيغ حيث بلغت عدد المستثمرات التي استفادت من دعم الدولة إلى 221730 مستثمرة، و بلغت مناصب الشغل حوالي 607686 منصب.

• برنامج دعم النمو وسوق الشغل:

و قد جاء مخطط دعم النمو ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ ضخيم يقارب 55 مليار دولار لإعادة إنعاش الاقتصاد، خلال الفترة ما بين 2005/2009، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الاستراتيجية كقطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم قدر ب 600 مليار دج وذلك راجع لبرمجة انجاز الطريق السيار شرق غرب وقطاع السكن استفاد من 555 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن أما قطاع النقل استفاد من مبلغ 700 مليار دج لعصرنته. اذن فقد عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايدا ملحوظا خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد عرفت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 ب 79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و 2009، بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة في هذه الفترة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15.3% سنة 2005 و 12% سنة 2009.

- القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في التشغيل خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو: تساهم القطاعات الاقتصادية بدرجة متفاوتة في خلق مناصب الشغل، والتقليل من نسبة البطالة، وذلك وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): عدد ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب الشغل

القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء و أشغال عمومية	تجارة و خدمات	المجموع
السنوات	العدد	%	العدد	%	العدد
2001	1312069	21.0	861119	13.8	650012
					3405572
					54.6
2003	1412340	21.1	804152	12.0	799914
					3667650
					54.8
2004	1617125	20.7	1060785	13.6	967568
					4152934
					53.2
2005	1380520	17.2	1058835	13.2	1212022
					4392844
					54.6
2006	1609633	18.1	1263591	14.2	1257703
					4737877
					53.4
2007	1170897	13.6	1027817	12.0	1523610
					4871918
					56.7

Source:ONS

من خلال الجدول أعلاه ترسم عدة ملاحظات أهمها:

1- تذبذب كبير في خلق مناصب الشغل في قطاعات الفلاحة والصناعة، ويرجع ذلك الاقتصاديون إلى أن قطاع الفلاحة يعاني من نسبة نمو غير مستقرة نظرا لتأثره بعوامل خارجية كموسم الأمطار والجفاف ، لذلك يبقى في حالة عدم الاستقرار، أما قطاع الصناعة في شقه العمومي هو الآخر يعرف نوعا من التقهقر في نسبة النمو بسبب انخفاض متواصل لإنتاجه من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية وكان له تأثير سلبي على خلق مناصب الشغل. وذلك ما يوضحه الشكل البياني الموالي.

2- أما قطاع الأشغال العمومية الذي لم يساهم بدرجة كبيرة في خلق مناصب الشغل نظرا للمشاكل التي كان يتخبط فيها ، إلا أنه استعاد حيويته من خلال ارتفاع معدل خلق مناصب الشغل إلى 12.4% سنة 2004 ليرتفع

إلى 17.7% سنة 2007، بسبب تداعيات مشروعي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. بينما قطاع الخدمات استحوذ على حصة الأسد في خلق مناصب الشغل التي وصلت أقصى نسبة لذلك 56% سنة 2007. كما حمل مخطط التنمية الريفية في طياته دعم الدولة للنشاط الفلاحي حيث بلغت عدد المستثمرات التي استفادت من دعم الدولة إلى 221730 مستثمرة، وبلغت عدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال هذه المرحلة حوالي 607686 منصب. وعرفت هذه المرحلة اعتماد سياسة تشغيلية تركز على ما يلي:

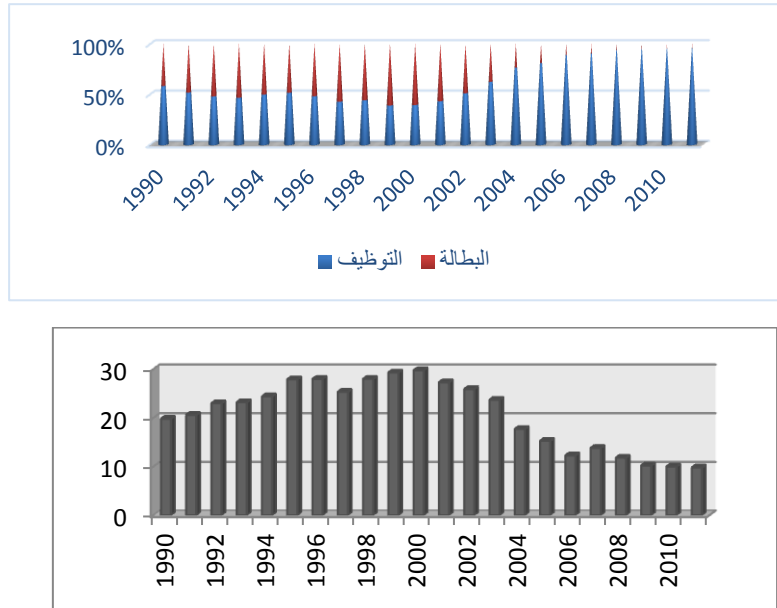
- إحداث المرصد الوطني للتشغيل ومحاربة البطالة ، لتنظيم عالم الشغل.
 - الحفاظ على مناصب الشغل المحدث والعمل على تنميتها.
 - تدعيم أجهزة التشغيل المحدث لمزيد من خلق لمناصب الشغل.
- ومواصلة من الدولة في سياستها التنموية عرفت وتيرة النفقات العمومية تزايد ملحوظ خلال مشروع دعم النمو الاقتصادي فقد عرفت أكبر نسبة زيادة سنة 2006 بـ 79.7% عن سنة 2005، وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين 2005 و 2009 ، بسبب كثافة المشاريع الإستثمارية المبرجة، وهذا ما كان له وقع على مجال التشغيل بحيث انخفضت نسبة البطالة إلى 15.3% سنة 2005، و 12% سنة 2009، و 9% سنة 2010.

• البرنامج الخماسي 2010-2014:

ويسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية 21.214 مليار د. ج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي. كما خصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، ويدخل هذا البرنامج ضمن أهدافه إلى رسم واستحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل.

ان هذه الجهود للدليل واضح على توجه الدولة نحو سياسة تنمية طموحة وبعث جديد لدور الدولة من خلال هذين البرنامجين. الذين كان لهما الأثر البالغ على معدل البطالة وبالتالي تراجع معدلات التوظيف بالقطاع الغير رسمي مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (06): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-



Source ; FMI. Algérie : Consultation de 2010 au titre de l'article IV — Rapport des services du; FMI. Note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration ; et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie. Rapport, n° 11/39, mars 2011 P4

الخاتمة

إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينيات بدءا بالتعديل الهيكلي ، وتردي الوضع الأمني، وتفاقم ظاهرة البطالة خاصة على مستوى القطاع الغير رسمي وتأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري، إلا أن الجزائر وبطاقاتها البشرية ومواردها المالية قادرة على تجاوز المشكلة ، عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة والتسيير الجيد لها. و من خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة ، فإنه يمكن اعتماد نقاط أساسية كخطة عمل لتحديد الآفاق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد الحد من زيادة البطالة كما يلي:

1-الاهتمام بمصادر تحقيق النمو الاقتصادي، والعمل على المحافظة على نمو الناتج المحلي ب5% فما فوق

- 2- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة،
- 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.
- 4- والتوجه نحو تنمية القطاع الفلاحي والصناعي، من أجل مزيد من خلق مناصب الشغل.

قائمة المراجع :

- 1- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد الغير رسمي بالجزائر ،أطروحة دكتوراه ،علوم اقتصادية ،جامعة قسنطينة 2009،ص 210.
- 2- عطار عبد الحفيظ ،التشغيل الغير رسمي بين الدافع الاقتصادي و الاجتماعي ،أطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان، 2009-2010 ص 310.
- 2- د. الدكتور محمد سيد فهمي، الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، الطبعة الاولى، ص 11.
- 3- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ،الجزائر،المغرب،تونس،التقدم في مجال التنمية ،السداسي الثاني 2004،ص 263-271.
- 4- La banque africaine de développement Rapport sur le développement en Afrique, Economica, paris, 2003, p100.
- 5- بن عزة محمد- البرامج التنموية وإشكالية تحقيق نمو اقتصادي و ترقية سوق الشغل، في اطار الملتقى المولي، رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري، 4-5/ 2014/03.
- 6 - عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، 2004 ، ALPHA Design ص 21 .